

دولة ليبيا - وزارة العدل

الجريدة الرسمية

العدد : (7) السنة : الثالثة
09 ربيع الأول 1436 هـ الموافق: 31 / 12 / 2014 ميلادي

محتويات العدد

الصفحة

- قرار صادر عن المؤتمر الوطني العام - ليبيا**
- قرار رقم (38) لسنة 2014 م بشأن تكليف رئيس للحكومة المؤقتة.
735
- احكام دوائر المحكمة العليا المجتمعة**
- في قضية الطعن الدستوري رقم 11 لسنة 61 ق
736
 - في قضية الطعن الدستوري رقم 17 لسنة 61 ق
745
 - في قضية الطعن الدستوري رقم 16 لسنة 61 ق
751
- قرارات صادرة عن المؤتمر الوطني العام - ليبيا**
- قرار رقم (44) لسنة 2014 م بشأن اعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني .
756
 - قرار رقم (46) لسنة 2014 م بشأن تشكيل حكومة إنقاذ وطني
758
- قرار صادر عن مجلس الوزراء**
- قرار رقم (668) لسنة 2013 م بشأن اعتماد الأسس والضوابط الخاصة بعمل اللجنة الرئيسية للتعويضات عن الأضرار الواقعة للمنقولات خلال حرب التحرير .
761

نشرت بأمر وزير العدل

قرار المؤتمر الوطني العام رقم (38) لسنة 2014م بشان تكليف رئيس للحكومة المؤقتة

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع على :-

- الإعلان الدستوري الصادر في 3/ أغسطس /2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- قرار المؤتمر الوطني العام رقم(23) لسنة 2014م. وفي شأن سحب الثقة من رئيس الحكومة المؤقتة.
- وعلى ما تم التصويت عليه بإجتماع المؤتمر الوطني العام العادي رقم(187) المنعقد يوم الأحد بتاريخ 5/ رجب/1435هـ. الموافق 2014/5/4م.

أصدر القرار الآتي:

المادة (1)

يعين السيد/ أحمد عمر معيتيق، رئيساً للحكومة المؤقتة، ويكلف بتشكيل حكومته وتقديمها إلى المؤتمر الوطني العام لنيل الثقة خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا القرار.

المادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية ووسائل الإعلام المتاحة ويلغى كل ما يخالفه وعلى جميع المعنيين به وضعه موضع التنفيذ.

المؤتمر الوطني العام- ليبيا

صدر في طرابلس.

التاريخ: 5/ رجب /1435هـ.

الموافق: 4/ مايو /2014م.

دولة ليبيا
المحكمة العليا
بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
((دوائر المحكمة مجتمعة))

بجلستها المنعقدة علناً صباح يوم الاثنين 11/ شعبان / 1435 هـ .
الموافق 9 / 6 / 2014 ميلادية، بمقر المحكمة العليا، بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ / كمال بشير دهران "
رئيس الدائرة "

وعضوية المستشارين الأساتذة:

يوسف مولود الحنيش	محمد إبراهيم الورفلي
المقطوف بلعيد إشكال	عزام علي الديب
صالح عبد القادر الصغير	فوزي خليفة العابد
عبد السلام امحمد بحيج	د. سعد سالم العسبلي
د. حميد محمد القماطي	فرج أحمد معروف
بشير سعد الزباني	توفيق حسن الكردي

وبحضور الحامي العام

بنيابة النقض الأستاذ: أحمد الطاهر النعاس
وأمين سر الدائرة السيد: أسامة علي المدهوني

أصدرت الحكم التالي

في قضية الطعن الدستوري رقم 11 لسنة 61 ق بعدم دستورية القرار
رقم (38) لسنة 2014 الصادر عن المؤتمر الوطني العام في جلسته رقم

187 المنعقدة بتاريخ 2014/5/4 م. بتعيين وتكليف السيد أحمد عمر معيتيق برئاسة الحكومة المؤقتة.

المقدم من :

- | | |
|------------------------------|-----------------------------|
| 1 - الشريف الوافي محمد | 2- عبد الله عمران القماطي |
| 3 - عبد العالي إدريس المرتضي | 4- الضاوي علي المنتصر |
| 5 - فهيم علي الرطب | 6 - نجم الدين عبد الجليل |
| 7 - عثمان إدريس كريم | 8- عبد الصادق أحمد الصويديق |
| 9 - نادية الراشد عمر | 10 - علا فتحي السنوسي |
| 11 - خالد إبراهيم صولة | 12 - الصادق أبو عائشة كشير |
| 13 - سعاد محمد سلطان | 14 - نعيمة رمضان دلف |

الجميع أعضاء بالمؤتمر الوطني العام

(يمثلهم المحاميان / حسين عبد السلام قناو و د . سليمان أبو حنيك)

ضد

- 1 - السيد / رئيس المؤتمر الوطني العام بصفته
 - 2 - السيد / رئيس الوزراء المنتخب بصفته
- (تنوب عنهما إدارة القضايا)

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقض، وبعد المداولة.

الوقائع

أقام الطاعنون طعنهم بعدم دستورية القرار الصادر عن المؤتمر الوطني العام في جلسته رقم 187 المنعقدة بتاريخ 2014/5/4 م. بتعيين وتكليف السيد أحمد معيتيق برئاسة الحكومة المؤقتة على المطعون ضدهما بصفتهما، وقالوا بيانا لطعنهم إنه بالتاريخ المذكور عقد المؤتمر جلسة لاختيار من يشغل منصب رئيس الوزراء، وكان قد ترأس الجلسة النائب الأول لرئيس المؤتمر، وتوقفت عملية التصويت عند حصول المرشح أحمد معيتيق على 113 صوتا، في حين أنه كان قد تم الاتفاق على أن يكون

العدد (7)

رقم الصفحة 738

اختيار رئيس مجلس الوزراء بعدد 120 عضواً على الأقل، مما حدا برئيس الجلسة إلى طلب رفع الجلسة والانتقال إلى البند التالي، ونتيجة لقيام بعض الأعضاء بإحداث نوع من الفلج تم رفع الجلسة وخرج رئيسها وبعض الأعضاء.

وبعد ذلك دخل النائب الثاني لرئيس المؤتمر إلى قاعة الجلسة واعتلى منصة الرئاسة وبأشر إدارة الجلسة في عدم وجود الرئيس الأصلي (النائب الأول) وعدد كبير من الأعضاء حيث تم الإعلان عن فوز السيد أحمد معيتيق برئاسة الوزراء وذلك بحصوله على عدد الـ 11 صوتاً الباقية.

وخلص الطاعنون إلى أن الإجراءات التي تمت شابها البطلان، ومخالفة الإعلان الدستوري المعدل المتفق عليه، وكذلك مخالفة النظام الداخلي للمؤتمر، الأمر الذي حدا بهم إلى الطعن فيه طبقاً لقانون المحكمة العليا.

الإجراءات

بتاريخ 15/5/2014 م. قرر محامي الطاعنين الطعن في القرار المذكور لدى قلم كتاب المحكمة العليا، وسدد الرسم وأودع الكفالة ومذكرة بأسباب الطعن ومذكرة شارحة وسندات وكالته وصورة من القرار المطعون فيه، ثم أودع بتاريخ 29/5/2014 م. أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى المطعون ضدهما عن طريق إدارة القضايا بتاريخ 20/5/2014 م. وبتاريخ 3/6/2014 م. أودع أحد أعضاء إدارة القضايا مذكرة بدفاع المطعون ضدهما بصفتيهما، تضمنت الدفع أصلياً بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الطعن، واحتياطياً بعدم قبوله شكلاً لرفعه من غير ذي مصلحة، وأودعت نيابة النقص مذكرة أبدت فيها رأيها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بعدم اختصاص الدائرة الدستورية بنظر موضوعه، وإذا رُوي أن الطعن منصب على مشروعية التعديل الذي أجرى على نص المادة الأولى فقرة (6) بند هـ من الإعلان الدستوري المؤقت، القبول الشكلي وفي الموضوع بعدم دستورية التعديل المشار إليه، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها.

الأسباب

حيث إن المطعون ضدهما بصفتيهما أسسا دفعهما بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الطعن على أن طلبات الطاعنين تنحصر في إبطال تعيين رئيس الوزراء وهو ليس طعنا في دستورية تشريع، بل طعنا في سلامة إجراءات التعيين بسبب عيوب مدعاة في هذه الإجراءات، وهو ما يخرج عن اختصاص المحكمة.

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أن المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم 6 لسنة 1982 م. بإعادة تنظيم المحكمة العليا تنص في فقرتها الأولى على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها منعقدة بدوائرها المجتمعة بالفصل في الطعون التي يرفعها كل ذي مصلحة شخصية مباشرة في أي تشريع يكون مخالفا للدستور.

وبموجب هذا النص، فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تتصدى للفصل فيما يدخل في اختصاصها من المسائل الدستورية، بحيث يكون تصديها لهذه المسائل لازما بقدر اتصالها بالنزاع الموضوعي، وفي حدود ما هو مطروح عليها من وقائع.

لما كان ذلك، وكان من بين ما تضمنته أسباب الطعن النعي على القرار المطعون فيه بأنه جاء مخالفاً للتعديل الذي تم للإعلان الدستوري وأصبح اختيار رئيس الوزراء بموجبه يلزم له الحصول على 120 صوتاً من أعضاء المؤتمر الوطني العام، فإن مؤدى ذلك انعقاد الاختصاص لهذه المحكمة بنظر الطعن.

وحيث إن المطعون ضدهما بصفتيهما أسسا دفعهما بعدم قبول الطعن شكلاً على أن قانون المحكمة العليا ينص على اختصاصها بالفصل في الطعون التي يرفعها كل ذي مصلحة شخصية مباشرة، والطاعنون جميعاً ليس لهم مصلحة شخصية مباشرة، في طلب الحكم بعدم دستورية القرار المطعون فيه لأنهم لم يكونوا أعضاء في الحكومة المؤقتة السابقة.

وحيث إن هذا الدفع بدوره غير سديد، ذلك أن الطاعنين أعضاء في المؤتمر الوطني العام، والقرار المطعون فيه صادر عن هذا المؤتمر، ومن ثم فإن مصلحتهم تكون متوافرة في الطعن على أية قرارات تصدر عن

المؤتمر الذي ينتمون إليه، ويرون أنها جاءت مخالفة للدستور. لما كان ذلك، وكان الطعن قد استوفى أوضاعه المقررة في القانون، فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

وحيث إن من بين ما ينعى به الطاعنون على القرار المطعون فيه أنه جاء مخالفاً للتعديل الذي تم للإعلان الدستوري، حيث تم تعديل النسبة المطلوبة لاختيار رئيس الوزراء بحيث أصبح اختياره يلزم له الحصول على 120 صوتاً من أعضاء المؤتمر الوطني العام، وهو التعديل الذي اتفق عليه المؤتمر الوطني العام حسب الثابت بمحضر جلسة 2014/5/4 م. والذي على أساسه تم الاستمرار في الاقتراع وأخذ الأصوات، ولو لم يكن هناك تعديل على نسبة الاقتراع، لتم الاكتفاء بحصول المرشح لمنصب رئيس الوزراء على 50% + 1 أي 72 صوتاً وهو ما يمثل الأغلبية المطلقة وفق الإعلان الدستوري قبل التعديل.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وإن كان التعديل السابع للإعلان الدستوري لم يورد قرار تعيين رئيس الوزراء ضمن التشريعات التي نص في الفقرة 6 على وجوب إصدارها بأغلبية 120 عضواً على الأقل، بما يعني أنه بقي ضمن التشريعات الواردة في الفقرة 9 التي تصدر بالأغلبية المطلقة للحاضرين، إلا أن الفقرة 8 نصت على أن "العضو المؤتمر أن يقترح إخضاع التصويت على مسألة قيد البحث إلى أغلبية المائة والعشرين عضواً، ولا يطرح الاقتراح على التصويت إلا بعد حصوله على تأييد خمسة أعضاء، ويتخذ قرار إخضاع التصويت إلى هذه الأغلبية، بالأغلبية المطلقة للحاضرين".

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر الاجتماع العادي السابع والثمانين بعد المائة للمؤتمر الوطني العام المنعقد بتاريخ 2014/5/4 م. تبين أن المسألة الأولى التي كانت قيد البحث في ذلك الاجتماع هي التصويت على اختيار رئيس جديد للحكومة المؤقتة، وقد جرى التأكيد في بداية الجلسة على وجود قرار من المؤتمر الوطني العام بأن يتم اعتماد رئيس الوزراء بمائة وعشرين صوتاً، وقبل بداية التصويت أكد رئيس الجلسة (النائب الأول

لرئيس المؤتمر) على وجوب حصول أحد المرشحين لمنصب رئيس الوزراء على 120 صوتاً، وقال: (إذا لم يحصل كلا المرشحين على 120 صوتاً يطرح الشخص الفائز للثقة، وإذا حصل على 120 صوتاً نبارك له رئاسة الوزارة).

وحسب المحضر فلم يعترض أحد من أعضاء المؤتمر على ذلك، وبدأت عملية التصويت على هذا الأساس حيث لم يتحصل أي من المرشحين على 120 صوتاً، وقبل أن تبدأ عملية التصويت على منح الثقة للسيد أحمد معيتيق باعتباره الحائز على العدد الأكبر من الأصوات عاد رئيس الجلسة إلى التأكيد على أن رئيس الحكومة المكلف يجب أن يتحصل على مائة وعشرين صوتاً، وبعد أن تم التصويت على هذا الأساس أعلن رئيس الجلسة نتيجة التصويت بحصول السيد أحمد عمر معيتيق على ثقة 113 عضواً، وطلب الانتقال إلى مناقشة البند الثاني من بنود جدول الأعمال، والإيضطر إلى رفع الجلسة، وبعد مساجلات بين أعضاء المؤتمر ومطالبته لهم بالجلوس في أماكنهم أعلن رئيس الجلسة (النائب الأول لرئيس المؤتمر) رفع الجلسة بعبارة: (خلاص بنرفع الجلسة الساعة 3 خلاص الساعة 3).

وبعد ذلك مباشرة قال نائب مقرر المؤتمر إن عضوين جديدين منحوا الثقة، وأن العدد أصبح 115 صوتاً، ثم تولى النائب الثاني لرئيس المؤتمر رئاسة الجلسة وقال: إن ثلاثة أعضاء منحوا الثقة وأصبح العدد 118 صوتاً ثقة، وأعقبه نائب مقرر المؤتمر بأن ذكر ثلاثة أسماء أخرى منحت الثقة، فقال النائب الثاني: (حتى الآن وصل عدد الأصوات الذين منحوا الثقة 121 صوتاً) تم أعلن إنه بهذا يكون السيد أحمد عمر معيتيق رئيساً للحكومة المؤقتة، وهو القرار المطعون فيه.

وحيث إن من بين أهم الاستحقاقات الدستورية التي أسندها الإعلان الدستوري للمؤتمر الوطني العام تعيين الحكومة المؤقتة، فإن قيام المؤتمر بهذا الاستحقاق لا يكون صحيحاً إلا إذا تم وفقاً لما هو مقرر من الإجراءات التي تمهد لحصول هذا الاستحقاق والتي ألزم المؤتمر الوطني العام نفسه

بها من خلال إصداره لنظامه الداخلي، بما يجعل خرق تلك الإجراءات أو تجاوزها مخالفة لقاعدة دستورية.

وينبني على ذلك أن ما تضمنه النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام من نصوص أمرة يتعين على المؤتمر الالتزام بها، ولا يسوغ القول بأن قرار تعيين رئيس الحكومة تم وفق الدستور، إذا ثبت أن عملية اختياره تمت بالمخالفة لتلك النصوص.

وحيث إنه بالرجوع إلى نصوص النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام الصادر بقرار المؤتمر رقم 62 لسنة 2013م. وإلى محضر اجتماع المؤتمر الوطني العام رقم 187 المنعقد بتاريخ 2014/5/4م. يبين أن ثمة مخالفات جسيمة لتلك النصوص شابت عملية التصويت التي صدر القرار المطعون فيه بناء عليها، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً

تنص المادة 8 من النظام الداخلي على أن يتولى النائب الأول للرئيس صلاحيات الرئيس في حال غيابه، وعند غياب الاثنين يتولى النائب الثاني للرئيس هذه الصلاحيات، أي أن تولي النائب الثاني لصلاحيات الرئيس ومن بينها افتتاح الجلسة وتروئسها وإعلان انتهائها مشروط بغياب الرئيس والنائب الأول، وإذا كان الثابت من محضر الاجتماع المذكور أن النائب الأول لرئيس المؤتمر كان حاضراً في ذلك الاجتماع، فإن تولي النائب الثاني إدارة الجلسة يصمها ويصم ما نتج عنها بالبطلان.

ثانياً:

تنص المادة 74 من النظام الداخلي على أنه: (إذا رفعت الجلسة قبل الانتهاء من مناقشة موضوع ما يكون لرئيس المؤتمر أن يقرر تعليقها، وتعد الجلسات التي تعقد فيما بعد لاستكمال البحث استمراراً للجلسة الأولى)، وهو ما يعني أن اعتبار الجلسات التي تعقد بعد رفع الجلسة استمراراً للجلسة الأولى مشروط بأن يكون هناك قرار بتعليق الجلسة بعد رفعها، والثابت من محضر الاجتماع المذكور أن رئيس الجلسة قرر رفعها، وهو ما يدخل ضمن صلاحياته المقررة له بموجب الفقرة 6 من المادة 7

من النظام الداخلي، وأنه لا وجود لأي قرار بتعليق الجلسة بما يجعل العودة إلى عقدها بعد رفعها لاستكمال البحث في المسألة التي كانت مطروحة تنطوي على مخالفة صريحة للمادة المذكورة، ويجعل كافة الإجراءات التي تمت بعد رفع الجلسة مشوبة بالبطلان.

ثالثاً:

تنص المادة 73 من النظام الداخلي على أنه (يعد في حكم الممتنع عن التصويت كل من يتخلف عن حضور الجلسة عند الشروع في التصويت) والثابت من محضر الاجتماع أن الذين منحوا الثقة عند الشروع في التصويت قبل رفع الجلسة وصل عددهم إلى 113 عضواً من بين الحاضرين ، وهو ما يعني بالضرورة أن بقية الحاضرين إما أنهم حجبوا الثقة أو امتنعوا عن التصويت، وهو ما يعني أيضاً أن الأعضاء الثمانية الذين منحوا الثقة بعد رفع الجلسة لم يكونوا حاضرين بالجلسة عند الشروع في التصويت، وقد اعتبرهم نص المادة 73 سالف الذكر ممتنعين عن التصويت، وبالتالي فإن نتيجة التصويت تكون قد استقرت برفع الجلسة، بما يجعل فتح باب التصويت فقط لبعض الأعضاء الذين لم يدلوا بأصواتهم في جلسة التصويت إجراءً باطلاً لا يجوز الاعتداد بما ترتب عليه من آثار.

رابعاً:

وكما سبق القول، فإن النائب الأول لرئيس المؤتمر يتولى صلاحيات الرئيس في حال غيابه بحسب المادة 8 من النظام الداخلي، وقد حددت المادة 7 هذه الصلاحيات، ومن بينها دعوة المؤتمر للانعقاد وافتتاح الجلسات وترؤسها والتوقيع على القرارات التي يصدرها المؤتمر، والثابت أن رئيس المؤتمر لم يكن حاضراً بالجلسة التي تم فيها التصويت على تعيين رئيس جديد للحكومة، وأنها انعقدت برئاسة النائب الأول لرئيس المؤتمر، بما يعني انتقال صلاحيات الرئيس إليه في كل ما يتعلق بتلك الجلسة، بما في ذلك التوقيع على القرارات التي تصدر عنها.

وحسبما يبين من القرار المطعون فيه، فإن التوقيع عليه تم من طرف رئيس المؤتمر الذي لم يكن حاضراً بالجلسة التي صدر فيها، ولم تكن له صفة في إصداره.

ولكن ما تقدم، فإن عملية التصويت التي بني عليها القرار المطعون فيه والإجراءات التي صاحبت إصداره تكون قد جاءت مخالفة للقواعد والإجراءات التي حددها النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام، والتي كان على المؤتمر الالتزام بها من أجل تحقيق أهم استحقاقاته الدستورية، وهو اختيار رئيس للحكومة التي تتولى مهام السلطة التنفيذية في الدولة. وإذ كان النظام الداخلي للمؤتمر يجد أساسه في الإعلان الدستوري، وصدر تطبيقاً لأحكامه، فإن مخالفة القرار المطعون فيه لما تضمنه ذلك النظام في هذا المقام، يصمه بعدم الدستورية.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة - بدوائرها مجتمعة - بقبول الطعن شكلاً وبعدم دستورية قرار المؤتمر الوطني العام رقم 38 لسنة 2014م. بشأن تعيين السيد أحمد عمر معيتيق رئيساً للحكومة المؤقتة، وبإلزام المطعون ضدهما بصفتيهما المصاريف، وينشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية.

المستشار	المستشار	المستشار
محمد إبراهيم	يوسف مولود الحنيش	كمال بشير دهان الورفلي رئيس الدائرة
المستشار	المستشار	المستشار
صالح عبد القادر	عزام علي الديب	المقطوف بلعيد إشكال الصغير
المستشار	المستشار	المستشار
د/ سعد سالم العسبلي	عبد السلام احمد بحيح	فوزي خليفة العابد
المستشار	المستشار	المستشار

العدد (7)

رقم الصفحة 745

بشير سعد الزباني

فرج أحمد معروف

د/ حميد محمد القماطي

أمين سر الدائرة

المستشار

أسامة علي المدهوني

توفيق حسن الكردي

بسم الله الرحمن الرحيم**باسم الشعب****(دوائر المحكمة مجتمعة)**

بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الخميس 13 محرم 1436هـ. الموافق
 6.11.2014 ميلادية، بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ: كمال بشير دهان "رئيس المحكمة".
وعضوية المستشارين الأساتذة:

عزام علي الديب	صالح عبد القادر الصغير
د.جمعة محمود الزريقي	د.سعد سالم العسبلي
مختار عبد الحميد منصور	لطفى صالح الشاملي
محمد عبد اللطيف يوسف	أحمد بشير موسى
محمد القمودي الحافي	فتحي حسين الحسومي
نعيمة عمر البلعزي	عمر علي البرشني
د. نور الدين علي العكومي	نصر الدين محمد العاقل

وبحضور المحامي العام:

بنيابة النقض الأستاذ: أحمد الطاهر النعاس

وأمين سر الدائرة السيد: أسامة علي المدهوني

أصدرت الحكم التالي:

في قضية الطعن الدستوري رقم 17 لسنة 61 ق
 بعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري
 المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع.

المقدم من:

1- عبد الرؤوف علي المناعي عن نفسه، وبصفته عضو بمجلس
 النواب.

2- خالد عمار علي المشري عن نفسه، وبصفته عضو بالمؤتمر الوطني العام ويمثلهما المحامون.
(عبد الحكيم الأمين التياني، البشير عمر قويشة، عبد الرؤوف بشير النجار)

ضد

- 1- السيد/ رئيس مجلس النواب بصفته.
 - 2- السيد/ رئيس المؤتمر الوطني العام بصفته.
 - 3- السيد/ رئيس مجلس الوزراء بصفته.
(وتنوب عنهم إدارة القضايا).
- بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص، وسماع المرافعة الشفوية، ورأي نيابة النقض، وبعد المداولة.

الوقائع

أقام الطاعنان الطعن الدستوري المائل بصحيفة اختصما فيها رئيس مجلس النواب، ورئيس المؤتمر الوطني العام، ورئيس مجلس الوزراء بصفاتهم قالاً شرحاً لها: إن المؤتمر الوطني العام شكل لجنة لتقديم مشروع تعديل دستوري يتضمن انتخابات رئاسية وبرلمانية، وقدمت اللجنة مشروعها في (57) مادة، وصيغ على أساس أن انتخاب رئيس الدولة يكون مباشرة من الشعب، وهو ما واجه معارضة داخل المؤتمر الوطني العام، مما أجل التصويت عليه وادى إلى ترك ذلك لمجلس النواب القادم، وبذلك أصدر المؤتمر التعديل الدستوري السابع بالصيغة الآتية: ((يعمل بمقتراح لجنة فبراير على أن يقوم مجلس النواب المنتخب بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بنظام انتخاب مباشر، أو غير مباشر خلال مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً من عقد أول جلسة له))، وكانت هذه الفقرة قد عرضت للتصويت بجلسة 11 مارس 2014 ضمن بنود أخرى، وتم التصويت عليها مجتمعة بأغلبية (124) صوتاً، وبهذا التصويت اعتمد مقترح لجنة فبراير بأجمعه المتضمن (57) مادة، وأصبح جزءاً من الإعلان الدستوري دون قراءة مادة واحدة منه، وذلك ما يتضح من المحضر بوضوح. وخلصا إلى

طلب الحكم بعدم دستورية، وبطلان الفقرة (11) من التعديل الدستوري السابع، وبطلان كافة الآثار المترتبة عليه.

الإجراءات

بتاريخ 2014/3/4 أصدرت لجنة فبراير مقترحها بتعديل الإعلان الدستوري، وفي 11 / 3 / 2014 صدر التعديل السابع للإعلان الدستوري، وبتاريخ 4 / 9 / 2014 قرر محامي الطاعنين الطعن بعدم دستورية الفقرة (11) من التعديل الدستوري السابع، بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا، مسدداً الرسم، ومودعاً الكفالة والوكالة، ومذكرة بأسباب طعنه، وصورة من محضر اجتماع المؤتمر الوطني العام رقم 176 لسنة 2014 المنعقد بتاريخ 11 / 3 / 2014 وصورة من مقترح لجنة فبراير، وصورة من التعديل الدستوري السابع، ثم أودع بتاريخ 22 / 9 / 2014 أصل ورقة إعلان الطعن معلنة للمطعون ضدّهم بصفاتهم يوم 10 / 9 / 2014.

وفي 12 / 10 / 2014 أودع أحد أعضاء إدارة القضايا مذكرة بدفاع المطعون ضده الثاني. وبتاريخ 1 / 10 / 2014 أودع أحد أعضاء إدارة القضايا مذكرة بدفاع المطعون ضدّهما الأول والثالث.

وأودعت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع الحكم بعدم دستورية التعديل المشار إليه في الفقرة (11) من التعديل الدستوري السابع، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت برأيها.

الأسباب

حيث إنه عن شكل الطعن، فإن ما دفعت به إدارة القضايا من عدم اختصاص المحكمة بنظره وعدم قيام مصلحة شخصية ومباشرة لدى الطاعنين غير سديد، ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه وإن كانت الرقابة الدستورية - وفقاً للمادة 23 من القانون رقم 6 لسنة 1982 المعدلة بالقانون رقم 17 لسنة 1994م. بشأن إعادة تنظيم المحكمة العليا - مقصورة على مراقبة مدى التزام القانون محل الطعن أحكام الدستور، ولا تمتد إلى رقابة النصوص الدستورية ذاتها، إلا أنه متى نص الدستور على طريقة، أو إجراء معين لتعديل النصوص الدستورية، تعين على السلطة

التشريعية عند إصدار التشريع التزامها، فإن الطعن في نص التعديل بأنه مؤسس على إجراءات تخالف الإجراءات، والأوضاع الواردة في الإعلان الدستوري، فإن من اختصاص الدائرة الدستورية أن تتصدى لمراقبة مدى التزام تلك السلطات بالقيود الواردة بالدستور وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة، وإعمالاً لمبدأ أساسي في التقاضي، الذي مقتضاه أن القضاء هو صاحب الولاية العامة في الفصل في المنازعات، إلا ما استثنى بنص خاص، ولو قيل بغير ذلك لكان للسلطة التشريعية أن تتحلل من القيود الواردة في الدستور بشأن إجراءات التعديل، وهو إطلاق لسلطتها وفتح لباب مخالفة النصوص الدستورية، وهو ما لا يستقيم قانوناً.

وحيث إن للمصلحة في الطعن الدستوري - وفق ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - مفهوماً خاصاً، فهي تتحقق في جانب الطاعن متى كان التشريع موضوع الطعن واجب التطبيق عليه أو أن تطبيقه عليه سيكون حتمياً، ولا تنتفي المصلحة دستورياً على أي تشريع، أو إجراء مخالف للدستور، إلا متى كان تطبيقه ينحصر في فئة لا ينتمي إليها الطاعن.

لما كان ذلك، وكان محل الطعن المائل يتعلق بعدم دستورية إجراء التصويت على الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع، وكان الطاعن الأول عضواً في مجلس النواب، والثاني عضواً في المؤتمر الوطني العام، بما يجعلهما مخاطبين بهذا التعديل، ومن ثم تكون لهما مصلحة شخصية مباشرة في الطعن بعدم دستوريته، ويكون الطعن قد حاز أوضاعه القانونية، ويتعين قبوله.

وحيث إن مما يعني به الطاعنان على الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع، أن تصويت المؤتمر الوطني العام عليها تم بـ (124) صوتاً، وهذا لا يمثل ثلثي أعضاء المؤتمر الذين هم بنص الإعلان الدستوري (200) عضواً.

وحيث إن هذا النعي - فيما يتعلق بعدم تحقق النصاب المطلوب دستورياً للتصويت - سديد، ذلك أن نص المادة السادسة والثلاثين من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3/ 8/ 2011 لا تجيز إلغاء، أو تعديل أي حكم من أحكامه، إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، وتنص المادة (73) من النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام الصادر بالقرار رقم 62 لسنة 2013

الذي يجد أساسه في الإعلان الدستوري والصادر تطبيقاً لأحكامه على أن "يعتبر في حكم الممتنع عن التصويت كل من يتخلف عن حضور الجلسة عند الشروع في التصويت".

وحيث إنه بالرجوع إلى مدونات محضر الاجتماع العادي السادس والسبعين بعد المائة للمؤتمر الوطني العام المنعقد يوم الثلاثاء 11 مارس 2014، يبين أن التصويت على البند المتعلق بالعمل بمقترح لجنة فبراير، نال عند الشروع في التصويت (121) صوتاً برفع الأيدي، ثم انتقل أعضاء المؤتمر إلى بند آخر، وبعدها ذكر رئيس المؤتمر أن "هناك ثلاثة أعضاء التحقوا بنا الآن يريدون التصويت إضافة إلى 121" وأعلن أن نتيجة التصويت (124) صوتاً، وطلب من اللجنة التشريعية إصدار قرار بإجراء التعديل الدستوري.

ومفاد ذلك أن نتيجة التصويت على التعديل الدستوري استقرت عند (121) صوتاً، انتقل المؤتمر بعدها لمناقشة بند آخر، وأن الثلاثة الذين التحقوا بعد ذلك لم يكونوا ممن حضروا الجلسة عند الشروع في التصويت. ذلك أن مناط الاعتداد بالأصوات عند الموافقة على البند موضوع التصويت أو رفضه - حسب المادة (73) من النظام الداخلي للمؤتمر - هو حضور العضو الجلسة عند الشروع في التصويت، وأن المادة المذكورة تقضي باعتبار المتخلف عن حضور الجلسة، في حكم الممتنع عن التصويت.

لما كان ذلك، وكانت القواعد الدستورية موضوعية كانت أو إجرائية هي قواعد أمره تسمو على ما دونها من القواعد القانونية، ذلك أنها تعبر عن ضمير الأمة وتعكس إرادتها الشعبية العارمة، وهي الضابط للقيم التي ينبغي أن تقوم عليها الجماعة، والمحددة لنظام الحكم في الدولة، فقد أحاطها المشرع بضمانات تكفل قدسيته، وعدم الخروج عنها، إلا في الإطار الذي يحدده الدستور ذاته، من بينها اشتراط أغلبية موصوفة لإلغاء أو تعديل أحكامه، وهو ما أكدت عليه المادة (36) من الإعلان الدستوري التي أوجبت أن يتم تعديل أو إلغاء أي حكم فيه بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، فضلاً عن ذلك ما تضمنه النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام من نصوص أمره تنظم كيفية إدارة الجلسات والنقاشات، وتدوين المحاضر، والنصاب المطلوب عند التصويت، وغيرها من المواضيع التي تهم النظام الداخلي

العدد (7)

رقم الصفحة 751

للمؤتمر، وكلها نصوص تجد أساسها في الإعلان الدستوري، يتعين التزام أحكامها وإذ كان التصويت على الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بالتعديل السابع، قد تم بموافقة مائة وأربعة وعشرين صوتاً، في حين كان ينبغي ألا يقل عن مائة وأربعة وعشرين صوتاً على اعتبار أن أعضاء المؤتمر (186) عضواً حسب الثابت من المحضر، فإن التصويت - على هذا النحو - لا يعتد به، لانطوائه على مخالفة المادة (36) من الإعلان الدستوري، والمادة (73) من النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام المشار إليهما.

وحيث إن العيب اللاحق بهذا الإجراء ينصرف بطريق اللزوم إلى النتيجة المترتبة عليه، بما يتعين معه القضاء بعدم دستوريته.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة - بدوائرها مجتمعة - بقبول الطعن شكلاً، وبعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30) من الإعلان الدستوري المعدلة بموجب التعديل الدستوري السابع الصادر بتاريخ 11 مارس 2014، وكافة الآثار المترتبة عليه، وإلزام المطعون ضدهم بصفاتهم المصروفات، وينشر الحكم في الجريدة الرسمية.

المستشار	المستشار	المستشار
كمال بشير دهان	عزام علي الديب	صالح عبد القادر الصغير
رئيس الدائرة		
المستشار	المستشار	المستشار
د. جمعة محمود الزريقي	سعد سالم العسبلي	مختار عبد الحميد منصور
المستشار	المستشار	المستشار
لطفي صالح الشاملي	محمد عبد اللطيف يوسف	أحمد بشير موسى
المستشار	المستشار	المستشار
محمد القمودي الحافي	فتحي حسين الحسومي	نعيمة عمر البلعزي
المستشار	المستشار	المستشار

العدد (7)

رقم الصفحة 752

عمر علي البرشني د. نور الدين علي العكرمي نصر الدين محمد العاقل

أمين سر الدائرة

أسامة علي المدهوني

بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب
(دوائر المحكمة مجتمعة)

بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الخميس 13 محرم 1436هـ.
الموافق 2014.11.6 ميلادي بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.

برئاسة المستشار الأستاذ: كمال بشير دهان "رئيس المحكمة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:

عبد القادر الصغير	عزام علي الديب.صالح
د. سعد سالم العسبلي	د.جمعة محمود الزريقي
لطفى صالح الشاملي	مختار عبد الحميد منصور
أحمد بشير موسى	محمد عبد اللطيف يوسف
فتحي حسين الحسومي	محمد القمودي الحافي
عمر علي البرشني	نعيمة عمر البلعزي
نصر الدين محمد العاقل	د. نور الدين علي العكرمي

وبحضور المحامي العام:

بنيابة النقض الأستاذ: أحمد الطاهر النعاس

وأمين سر الدائرة السيد: أسامة علي المدهوني

أصدت الحكم التالي:

في قضية الطعن الدستوري رقم 16 لسنة 61ق بعدم دستورية جلسة
مجلس النواب المنعقدة في مدينة طبرق بتاريخ 2014/8/4 وما بعدها.

المقدم من

السيد: عبد الرؤوف إبراهيم علي المناعي عضو منتخب بمجلس النواب
ويمثله المحامي
(أبو بكر علي الشريف)
ضد/1- الممثل القانوني لمجلس النواب المنتخب بصفته.

2- الممثل القانوني للمؤتمر الوطني العام بصفته.

(وتنوب عنهما إدارة القضايا)

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص، وسماع المرافعة الشفوية، ورأي نيابة النقص، وبعد المداولة.

الوقائع

أقام الطاعن بصفته عضواً بمجلس النواب المنتخب الطعن المائل بموجب صحيفة اختصم فيها المطعون ضدّهما بصفتيهما (الممثل القانوني لمجلس النواب بصفته، والممثل القانوني للمؤتمر الوطني العام بصفته) قال فيها: إنه بتاريخ 20/7/2014 أعلنت المفوضية العليا للانتخابات النتائج النهائية للانتخابات مجلس النواب، وتبين أن الطاعن كان أحد أعضائه، وفي 22/7/2014 صدر عن المطعون ضده الثاني القرار رقم 56 لسنة 2014 بدعوة المؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب للانتقاد ليتم التسليم والاستلام بينهما، وحدد لذلك يوم 4/8/2014، كما صدر عنه بتاريخ 30/7/2014 تعميماً بأن تكون جلسة التسليم والاستلام بطرابلس.

وبتاريخ 30/7/2014 وردت إلى الطاعن رسالة على هاتفه المحمول من رئيس ديوان المطعون ضده الثاني، ومن أكبر أعضاء مجلس النواب سناً يعلمانه بأن انعقاد أول جلسة لمجلس النواب ستكون يوم 2/8/2014 بمدينة طبرق، ثم ورد إليه تعديل بأن الجلسة ستكون يوم 4/8/2014، ولما كان المختص بدعوة مجلس النواب لعقد أول جلسة له هو رئيس المؤتمر الوطني العام وحده، وأن انعقاده لكي يكون صحيحاً، إما أن يكون في مدينة طرابلس، أو مدينة بنغازي وفقاً للمادة الثانية من الإعلان الدستوري المعدل، فإن الدعوة التي وجهت من غير المذكور تكون غير قانونية، كما أن انعقاده بمدينة طبرق يكون غير قانوني أيضاً، ويشوب البطلان ما ترتب على ذلك من آثار، وخلص الطاعن إلى طلب الحكم بعدم دستورية جلسة انعقاد مجلس النواب التي تمت بمدينة طبرق في 4/8/2014، وما تلاها من جلسات، وبطلان ما ترتب على ذلك من إجراءات ونتائج.

الإجراءات

بتاريخ 2014/8/7 قرر محامي الطاعن الطعن بعدم دستورية جلسة مجلس النواب التي تمت بتاريخ 2014/8/4 بمدينة طبرق، وذلك بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا، مسددا الرسم ومودعا الكفالة، ومذكورة بأسباب الطعن، وأخرى شارحة، وسند وكالته وصورة من التعديل الدستوري السابع، ثم أودع بتاريخ 2014/8/25 أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى النيابة العامة بذات التاريخ، وبتاريخ 2014/9/14 أودع أحد أعضاء إدارة القضايا مذكرة بدفاع المطعون ضده الثاني انتهى فيها إلى تأييد طلب الطاعن، كما أودع أحد أعضاء ذات الإدارة مذكرة بدفاع المطعون ضده الأول في 2014/9/15 دفع فيها أصليا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الطعن، واحتياطيا برفض الطعن، وأودعت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها رأيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن عدلت عن رأيها - في مذكرة تكميلية - إلى الرأي بقبول الطعن شكلا، وفي الموضوع بعدم دستورية انعقاد جلسة مجلس البرلمان المنتخب بمدينة طبرق، وبطلان ما ترتب على تلك الجلسة من إجراءات وقرارات مخالفة.

الأسباب

حيث إن المطعون ضده الأول بصفته أسس دفعه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الطعن لعدم تعلقه بتشريع يمكن أن يكون محلا للطعن بعدم الدستورية.

وحيث إن هذا الدفع غير سديد، ذلك أن المادة الثانية والعشرين من القانون رقم 6 لسنة 1982 بإعادة تنظيم المحكمة العليا المعدل بالقانون رقم 17 لسنة 1994 تنص في فقرتها الأولى على أن " تختص المحكمة العليا دون غيرها منعقدة بدوائرها المجتمعة بالفصل في الطعون التي يرفعها كل ذي مصلحة شخصية مباشرة في أي تشريع يكون مخالفا للدستور" وبموجب هذا النص فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تتصدى للفصل فيما يدخل في اختصاصها من المسائل الدستورية، بحيث يكون تعديها لهذه المسائل لازما بقدر اتصالها بالتزاع الموضوعي، وفي حدود ما هو مطروح عليها من

وقائع.

لما كان ذلك، وكان من بين ما تضمنته أسباب الطعن، النعي على أن الجلسة التي عقدها مجلس النواب والمدفوع بعدم دستوريته لم تتم الدعوة لانعقادها ممن خوله الإعلان الدستوري الدعوة لها وهو رئيس المؤتمر الوطني العام، وإنما تم ذلك من قبل أكبر أعضاء مجلس النواب سناً، ومن تم فإنها جاءت مخالفة للتعديل السابع الذي تم للإعلان الدستوري المتضمن مقترح لجنة فبراير، فإن مؤدى ذلك انعقاد الاختصاص لهذه المحكمة بنظر الطعن.

لما كان ذلك، وكان الطعن قد استوفى أو ضاعه المقررة في القانون، فإنه يكون مقبولاً شكلاً.

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت في الطعن الدستوري رقم (17 لسنة 61ق) بعدم دستورية الفقرة 11 من المادة 30 من الإعلان الدستوري المعدل بموجب التعديل الدستوري السابع الصادر بتاريخ 11 مارس 2014، وكافة الآثار المترتبة عليه.

وحيث إن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية، وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيد دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة وفقاً للمادة 31 من قانون المحكمة العليا سالف الذكر، سواء كانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته، ورفض الدعوى على هذا الأساس.

لما كان ذلك، وكان انعقاد الجلسة المطعون بعدم دستوريته قد تم بناء على التعديل الدستوري الذي قضى بعدم دستوريته، وكان لهذا القضاء حجية مطلقة حسمت الخصومة الدستورية، فإن الخصومة الماثلة تكون غير ذات موضوع، الأمر الذي يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة - بدوائرها مجتمعة - باعتبار الخصومة منتهية.

المستشار المستشار المستشار المستشار

العدد (7)

رقم الصفحة 757

كمال بشير دهان
محمود الزريقي
رئيس المحكمة

المستشار المستشار المستشار
سعد سالم العسلي مختار عبد الحميد منصور لطفي صالح الشامي
محمد عبد اللطيف يوسف

المستشار المستشار المستشار
أحمد بشير موسى محمد القمودي الحافي فتحي حسين الحسومي
نعيمة عمر البلعزي

المستشار المستشار
عمر علي البرشني د.نور الدين علي العكرمي نصر الدين محمد
العاقل

أمين سر الدائرة

أسامة علي المدهوني

**قرار المؤتمر الوطني العام
رقم (44) لسنة 2014م
بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة
وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني
المؤتمر الوطني العام**

بعد الاطلاع:-

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 / أغسطس / 2011 م .
وتعديلاته .
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام .
- قرار المؤتمر الوطني العام رقم (23) لسنة 2014 م . في شأن سحب
الثقة من رئيس الحكومة المؤقتة وتكليف رئيس حكومة تسيير الأعمال
- بيان رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي الصادر بتاريخ 24 / أغسطس
/ 2014 م .
- وعلى ما تقتضيه حالة الضرورة القصوى للبلاد .

صدر القرار الآتي :-

المادة (1)

تعلن حالة النفير والتعبئة العامة في كافة مرافق ومؤسسات الدولة
المدنية والعسكرية ، وترفع درجة الاستعداد القصوى لدى المؤسسات
العسكرية والأمنية تحسباً لأي خطر مفاجئ يهدد سيادة الدولة أو أمنها أو
استقرارها.

المادة (2)

العدد (7)

رقم الصفحة 759

يقال السيد/ عبد الله عبد الرحمن التني من منصبه كرئيس لحكومة تسيير

الأعمال وكوزير للدفاع ,ويكلف السيد / عمر سليمان صالح الحاسي

بتشكيل حكومة إنقاذ وطني خلال أسبوع من تاريخ هذا القرار , وتؤدي

الحكومة اليمين القانوني أمام رئيس المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة

أعمالها .

المادة (3)

على جميع المواطنين والجهات الاعتبارية العامة والخاصة تقديم الدعم

المتاح والتعاون مع مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية في العمل على

إستباب الأمن وتحقيق سيادة القانون.

المادة(4)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره, وينشر في الجريدة الرسمية وفي

وسائل الإعلام المتاحة ويلغى كل ما يخالفه, وعلى جميع المعنيين به وضعه

موضع التنفيذ.

المؤتمر الوطني العام- ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ 29/ شوال/1435هـ

الموافق 25/أغسطس /2014م

قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م بشأن تشكيل حكومة إنقاذ وطني

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم(44) لسنة 2014م. بشأن تعيين السيد/عمر سليمان الحاسي رئيساً لحكومة الإنقاذ الوطني.
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ 7 ذو القعدة 1435 هجرية الموافق 02-09-2014م.

أصدر القرار الآتي :-

المادة الأولى

تشكل حكومة الإنقاذ الوطني على النحو التالي:

- السيد/عمر سليمان صالح الحاسي رئيساً لمجلس الوزراء.
- السيد/ خليفة محمد الغويل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
- ورئيس المجلس الأعلى للدفاع.
- السيد/ محمد رمضان شعيتو البرغثي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
- ورئيس المجلس الأعلى للداخلية.
- السيد/ علي محمد عمر بوسعه النائب الثالث لرئيس مجلس الوزراء
- ورئيس المجلس الأعلى للصحة.

العدد (7)

رقم الصفحة 761

- السيد/ مصطفى الطيب عبدالسلام أبوتيته
النائب الرابع لرئيس مجلس الوزراء.
- السيد/ محمد محمد علي الغيراني
وزير الخارجية.
- السيد/ ماشاء الله سعيد عقوب الزوي
وزير النفط والغاز
- السيد/ مصطفى أحمد مصطفى القلبيب
وزير العدل.
- السيد/ يونس حسن عيسي رمضان
وزير الثقافة والمجتمع المدني.
- السيد/ المبروك محمد علي عبدالقادر
وزير السياحة.
- السيد/ مفتاح علي مفتاح الفقي
وزير الصناعة.
- السيد/ رمضان العربي الصويعي زعيميط
وزير المواصلات.
- السيد/ علي محمد العربي الهوني
وزير الإعلام.
- السيد/ سميرة مفتاح موسى الفرجاني
وزير الشؤون الاجتماعية.
- السيد/ محمد محمد محمد بالخير
وزير العمل والتأهيل.
- السيد/ سليمان عبدالله محمد العجيلي
وزير الاقتصاد.
- السيد/ نورالدين علي سالم أحمد
وزير الكهرباء والطاقات المتجددة.
- السيد/ هشام محمد أبوبكر بالحاج
وزير الإسكان والمرافق.
- السيد/ سامي محمد أبوبكر الفنطازي
وزير الاتصالات
- السيد/ خليفة فرج خليفة هبيشة
وزير التعاون الدولي.
- السيد/ محمد عمار أحمد القدار
وزير التخطيط.
- السيد/ مهند سعيد أحمد يونس
وزير الحكم المحلي
- السيد/ نصر الدين محمد علي بوني
وزير الشباب والرياضة
- السيد/ خالد إبراهيم محمد احميدة
وزير الدولة لشؤون الجرحى.
- السيد/ يونس عثمان محمد البرعصي
وزير المالية.

العدد (7)

رقم الصفحة 762

- السيد/ عبد المنعم عبد الله منصور الدالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- السيد/ امبارك صالح ميلاد الورفلي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
- السيد/ عبد المنعم علي موهوب محمد وزير الزراعة والثروة الحيوانية والبحريّة.
- السيد عبد الباسط علي مفتاح بوعزه وزير التربية والتعليم.
- السيد / ناجي السيد محمد علي وزير الموارد المائية.
- السيد محمد عطيه محمد الجازوي وزير رعاية أسر الشهداء والمفقودين

المادة الثانية

على السادة رئيس وأعضاء الحكومة أداء القسم القانوني قبل مباشرتهم لمهامهم المنوطة بهم وفقاً للإعلان الدستوري والتشريعات النافذة.

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر بالجريدة الرسمية، ووسائل الإعلام المتاحة ويُلغى كل من يخالف أحكامه وعلى كافة المعنيين به وضعه موضع التنفيذ.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ 07/ ذو القعدة / 1435هـ.

الموافق 2014/09/02م.

قرار مجلس الوزراء
رقم (668) لسنة 2013 ميلادية بشأن اعتماد الأسس
والضوابط الخاصة بعمل اللجنة الرئيسية للتعويضات
عن الأضرار الواقعة للمنقولات خلال حرب التحرير

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادية في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (372) لسنة 2013 ميلادية بتشكيل لجنة رئيسية للتعويضات على الأضرار الواقعة للمنقولات خلال حرب التحرير.
- وعلى قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة (سابقاً) رقم (522) لسنة 1995 ميلادية بشأن اعتماد القيمة التقديرية للتعويض عن الأشجار والفاكهة والخضروات الواقعة بمسارات مشروعات المنفعة العامة.
- وعلى قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة (سابقاً) رقم (175) لسنة 1998 ميلادية بشأن تسعيرة التعويض عن نباتات الغابات والمراعي.
- وعلى كتاب رئيس اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال حرب التحرير رقم (14) بتاريخ 22/سبتمبر/2011 ميلادي.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (91) بتاريخ 12/أكتوبر/2011 ميلادي.

العدد (7)

رقم الصفحة 764

- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الحادي والعشرين لسنة 2013 ميلادية.

قرار

مادة (1)

تعتمد الأسس والضوابط الخاصة بعمل اللجنة الرئيسية للتعويضات عن الأضرار الواقعة للمنقولات خلال حرب التحرير على النحو المرفق بهذا القرار.

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المعنية تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء

صدر في: 3/محرم/1435هـجري.

الموافق: 7/نوفمبر/2013ميلادي.

**الأسس والضوابط الخاصة بعمل اللجنة الرئيسية
للتعويضات عن الأضرار الواقعة للمنقولات
خلال حرب التحرير
المرفقة بقرار مجلس الوزراء
رقم (668) لسنة 2013 ميلادي**

الفصل الأول

إجراءات المطالبة بالتعويض

مادة (1)

تكون إجراءات المطالبة بالتعويض وفقاً لما يلي:

- 1- يتقدم المواطن بطلب التعويض إلى اللجنة الفرعية وفقاً للنموذجين رقمي (1، 2) المرفقين، مرفقاً بالمستندات الدالة إن وجدت، ويُمنح إيصالاً بذلك من اللجنة.
- 2- تقوم اللجان الفرعية بدراسة الملفات المقدمة من طالبي التعويض ومراجعتها والتحقق من مستنداتها.

مادة (2)

تكون المستندات المطلوب إرفاقها مع نموذج طلب التعويض عن المنقولات المتضررة وفقاً لما يلي:

- 1- صورة ملونة من البطاقة الشخصية وكتيب العائلة للمتضرر.
- 2- إفادة إثبات للملكية أو عقد شراء أو إيجار موثق وأي مستندات أخرى يعتد بها قانوناً، وفي حالة وجود ورثة يجب إرفاق فريضة شرعية من المحكمة المختصة وتوكيل رسمي من الورثة.

الفصل الثاني

تقدير قيمة الأضرار

مادة (3)

تُحدد قيمة التعويض عن نباتات الغابات والمراعي وفقاً لقرار أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة (سابقاً) رقم (175) لسنة 1998 ميلادية المشار إليه.

مادة (4)

تُحدد قيمة التعويض عن الأشجار والمغروسات وفقاً لقرار أمين اللجنة الشعبية العامة للزراعة (سابقاً) رقم (522) لسنة 1995 ميلادية المشار إليه.

مادة (5)

يتم تقدير قيمة التعويض عن الحيوانات والطيور وفق سعر السوق.

مادة (6)

يكون التعويض عن المنقولات والعقارات بالتخصيص وفقاً لما يلي:

أولاً : فيما يتعلق بالبضائع :

- أ- في حالة وجود إقرار جمركي أو اعتماد مستندي يعتد بالكمية المبينة فيهما ومقدار الأضرار التي لحقت بهذه المواد.
- ب- البضائع التي تقل قيمتها عن (500,000 د.ل) خمسمائة ألف دينار ولا تنطبق عليها الحالة (أ) يعتمد المواطن فواتير الشراء من قبل غرفة التجارة والصناعة المختصة، وإذا زادت قيمة البضاعة عن المبلغ المذكور يتم إثباتها عن طريق الجهات القانونية المختصة.

ثانياً: المجوهرات:

يتم التعويض عن المجوهرات والتي لا تزيد عن (500 جرام) وفق فواتير الشراء أو سعر السوق، أما بالنسبة للنقود (عملة محلية أو أجنبية) فيتم التعويض عن قيمة (20,000 د.ل) عشرين ألف دينار، وما زاد عن هذا المقدار سواء بالنسبة للذهب أو النقود فعلى المواطن اللجوء إلى القضاء لإثبات هذه المفقودات، وفي جميع الأحوال عند التعويض عن ضياع النقود

العدد (7)

رقم الصفحة 767

يجب مراعاة الأحكام المقررة بالتشريعات المنظمة لعمل المصارف بالخصوص.

ثالثا: المصانع ومواد التشغيل:

فيما يتعلق بالمصانع ومواد التشغيل يتم التصديق على فواتير الشراء من قبل غرفة التجارة والصناعة في حالة عدم وجود مستندات قانونية أخرى (إقرار جمركي أو اعتماد مستندي).

رابعا: السيارات والآليات:

بالنسبة للسيارات والآليات تقدر قيمتها حسب قائمة أسعار السيارات الجديدة والمستعملة المعمول بها في مصلحة الجمارك.

مادة (7)

في الحالات التي تتطلب ضرورة الاستعانة بخبراء واستشاريين يتم تكليف مكاتب استشارية متخصصة من قبل اللجنة لتقدير قيمة التعويض بمراعاة التشريعات النافذة بالخصوص.

الفصل الثالث

آلية العمل

مادة (8)

تقوم اللجنة الفرعية بتفريغ البيانات والمعلومات بالنموذج رقم (3) الخاص بالأشجار والمغروسات والحيوانات والطيور، أما بالنسبة للمنقولات والعقارات بالتخصيص تفرغ بالنموذج رقم (4) المرفق.

مادة (9)

يقوم المتقدم بطلب التعويض بأداء القسم القانوني أمام قاضٍ بالمحكمة الجزئية المختصة حسب النموذج المرفق.

مادة (10)

تقوم اللجان الفرعية بتعبئة استمارات لحصر وتقدير قيمة التعويض عن المنقولات واعتمادها على النحو المرفق بهذا القرار.

مادة (11)

تُحال ملفات التعويض من اللجان الفرعية إلى اللجنة الرئيسية بموجب

محاضر اجتماعات معتمدة من رئيس وأعضاء اللجنة المختصة.

مادة (12)

تقوم اللجنة الرئيسية باستلام الملفات المحالة من اللجان الفرعية ومراجعتها ودراستها والتأكد من سلامة إجراءاتها وفق الأسس والضوابط الموضوعية واعتماد استمارة الحصر.

مادة (13)

تقوم اللجنة الرئيسية بفتح سجل عام لتوثيق المعلومات الخاصة بملفات التعويض من اللجان الفرعية , وإدخالها في منظومة إلكترونية كقاعدة بيانات خاصة تعد لهذا الغرض , مع أهمية قيد تلك البيانات بسجلات خاصة.

مادة (14)

تحيل اللجنة الرئيسية قائمة بأسماء المستحقين للتعويض وقيمتهم إلى اللجنة الوزارية المختصة بموجب محاضر اجتماعات ترتب حسب الأولوية لاعتمادها، تقسم فيها الملفات حسب قيمة الضرر الكلية إلى فئتين: الأولى: التي لا تزيد عن (500,000) خمسمائة ألف دينار وتدفع دفعة واحدة.

والثانية: التي تزيد قيمتها عن (500,000) خمسمائة ألف دينار وتدفع على ثلاث دفعات متساوية.

مادة (15)

في الحالات التي لا تنطبق عليها الإجراءات السابقة تعد اللجنة الفرعية مقترحا بالخصوص، ويحال إلى اللجنة الرئيسية لدراستها ومعالجتها , وفي حالة عدم تمكن اللجنة الرئيسية من ذلك تحال إلى اللجنة الوزارية لإصدار التعليمات والإجراءات اللازمة بالخصوص.

الفصل الرابع

آلية الصرف

مادة (16)

يتم صرف قيمة التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمنقولات وفق محاضر اللجنة الرئيسية والمعتمدة من اللجنة الوزارية بعد تحديد آلية صرف قيمة التعويضات للمواطنين من قبل اللجنة الوزارية، وبعد توقيع

تعهد من المتضرر يقضي بعدم مطالبته بأي تعويض آخر يخص هذه المنقولات تحديداً، وفي جميع الأحوال يجب عدم صرف أي مبالغ إذا تبين أن المتضررين قد تم صرف تعويضات لهم من أية جهة، ويتم إجراء تسوية إذا تبين أن القيمة المدفوعة تقل عن القيمة التي قررتها اللجنة الرئيسية.

مادة (17)

مع بداية عمل اللجان الفرعية المشكلة بالمجالس المحلية بالمدن المتضررة تعطى فرصة خمسة عشر يوماً (15) يوماً لقبول طلبات جديدة لمن لم يتمكن من تسجيل الأضرار التي لحقت به.

مادة (18)

يُعمل بالنماذج المرفقة وهي على النحو التالي:

- 1- نموذج رقم (1) حصر الأضرار.
- 2- نموذج رقم (2) بلاغ عن المنقولات.
- 3- نموذج رقم (3) حصر وتقدير الأضرار الزراعية والحيوانية.
- 4- نموذج رقم (4) المنقولات والعقارات بالتخصيص.
 - أ- الآليات والمعدات.
 - ب- المركبات الآلية.
 - ج- الأثاث المكتبي والمنزلي.
 - د- المجوهرات.
 - هـ- الأوراق النقدية.
 - و- مواد ومستلزمات التشغيل.
 - ز- البضائع التجارية وقطع الغيار.
 - ح- أدوية ومعدات طبية.
 - ط- أجهزة إلكترونية وكهربائية ومنزلية.
 - ي- أخرى.
- 5- نموذج رقم (5) القسم القانوني.
- 6- نموذج رقم (6) استمارة حصر وتقدير التعويضات عن المنقولات.

الحكومة الليبية المؤقتة

اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحرير

ملف رقم: نموذج حصر الأضرار نموذج رقم (1)
منقولات:

بيانات عن المتضرر:

الاسم: تاريخ الميلاد:
الجنس: الجنسية: الديانة: رقم البطاقة:
مكان السكن: المحلة: الهاتف/ النقال:
رقم الحساب: الرقم الوطني:
تاريخ التبليغ: الهاتف النقال:
الحالة الاجتماعية:
أعزب ()، متزوج: ()، متزوج ويعول: ()، عدد أفراد الأسرة:
تفاصيل الضرر:
- المنقولات: وتنقسم إلى: أضرار ناتجة عن قصف وتدمير..... أضرار ناتجة عن سرقة:
- المنقولات وتشمل:
- مكان الضرر:، تاريخ وقوع الضرر:
تفصيل أكثر للضرر:

.....
.....
.....
.....
.....

بيانات المبلغ:

الصفة: نفسه: ()، والده: ()، أخوه: ()، عمه: ()، خاله: ()، أخرى:
الاسم بالكامل: رقم البطاقة الشخصية:

الحالة المادية للمتضرر:

متوقف عن العمل: ()، متقاعد: ()، عمل حر: ()، يعمل: ()
جهة العمل: المهنة: المؤهل: الخبرة العملية: سنة:
التقديرات المبدئية للضرر:
- أقر أنا مقدم الطلب/ المبلغ بأن البيانات المشار إليها أعلاه هي صحيحة.
- توقيع مقدم الطلب/ المبلغ:
اعتماد المجلس المحلي:

اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحرير
نموذج رقم (2)

بلاغ عن المفقودات

إنه بتاريخ اليوم / / 143 هـ، الموافق: / / 20 ميلادي.
أقر أنا/ ، بطاقة شخصية/ جواز رقم:
محل وتاريخ الميلاد: ، الجنسية: ، الجنس:
محل الإقامة: ، المهنة ومحل العمل:
الرقم الوطني: رقم الحساب: المصرف:
أقر بأنني فقدت المنقولات المبينة نوعاً وعدداً وقيمة فيما يلي:-
.....
.....
.....
.....
.....
.....
اسم المبلغ: التوقيع:
المستندات المرفقة الدالة:
.....

الشهود

- 1- الاسم: رقم البطاقة: التوقيع:
- 2- الاسم: رقم البطاقة: التوقيع:

تصديق محرر العقود

تحت رقم / ، بتاريخ / م.

اللجنة الرئيسية

لإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحرير

نموذج حصر وتقدير الأضرار الزراعية والحيوانية

1- بيانات عن المتضرر:

- الاسم:
- تاريخ الميلاد:
- الرقم الوطني:
- اسم الأم:
- رقم البطاقة الشخصية:
- مكان السكن:
- المحلة:
- رقم الهاتف النقال:
- المهنة:
- مكان العمل:

ب- المحاصيل:

ر.م	البيان	العمر	العدد	القيمة	الملاحظات
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					
الإجمالي					

الأضرار الزراعية:

أ- الأشجار:

ر.م	البيان	العمر	العدد	القيمة	الملاحظات
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					

رقم الصفحة 774

العدد (7)

					8
					9
					10
					11
					12
				الإجمالي	

2- الحيوانات:

ر.م	النوع	العمر	العدد	القيمة	الملاحظات
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					
				الإجمالي	

3- الطيور:

ر.م	النوع	العمر	العدد	القيمة	الملاحظات
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
الإجمالي					

تفصيلات أكثر:

.....

اعتماد اللجنة الفرعية:

التوقيع:

الاسم

.....-1
.....-2
.....-3
.....-4
.....-5
.....-6
.....-7
.....-8

العدد (7)
اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحري
رقم الصفحة 776
نموذج بيان المنقولات والعقارات بالتخصيص

الآليات والمعدات
نموذج رقم (4) (أ)
اسم طالب التعويض رقم البطاقة الشخصية الرقم الوطني

رقم	النوع	العدد	الحالة	بلد الصنع	تقدير القيمة
تقدير القيمة الإجمالية					

اعتماد اللجنة الفرعية عن

التوقيع:

الاسم

- | | |
|-------|---------|
| | 1-..... |
| | 2-..... |
| | 3-..... |
| | 4-..... |
| | 5-..... |
| | 6-..... |
| | 7-..... |
| | 8-..... |

رقم الصفحة 779

العدد (7)

اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحرير
نموذج بيان المنقولات والعقارات بالتخصيص

نموذج رقم (4) (د)

المجهرات

اسم طالب التعويض رقم البطاقة الشخصية الرقم الوطني

رقم	النوع	الوزن	العيار	تقدير القيمة
تقدير القيمة الإجمالية				

اعتماد اللجنة الفرعية عن

التوقيع:

الاسم

--1
--2
--3
--4
--5
--6
--7
--8

العدد (7)

رقم الصفحة 780

اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحرير
نموذج بيان المنقولات والعقارات بالتخصيص

الأوراق النقدية
اسم طالب التعويض رقم البطاقة الشخصية الرقم الوطني

ر.م	القيمة	نوع العملة	تقدير القيمة
			تقدير القيمة الإجمالية

اعتماد اللجنة الفرعية عن

التوقيع:

الاسم

- 1-
- 2-
- 3-
- 4-
- 5-
- 6-
- 7-
- 8-

رقم الصفحة 785

العدد (7)

**اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحرير
نموذج بيان المنقولات والعقارات بالتخصيص**

أخرى نموذج رقم (4) (ي)

اسم طالب التعويض رقم البطاقة الشخصية الرقم الوطني

ر.م	النوع	الكمية أو العدد	الحالة	بلد الصنع	تقدير القيمة
					تقدير القيمة الإجمالية

اعتماد اللجنة الفرعية عن

التوقيع:

الاسم

--1
--2
--3
--4
--5
--6
--7
--8

الحكومة الليبية المؤقتة

اللجنة الرئيسية للإشراف

على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحرير

قسم قانوني

التاريخ / / 20م.

أنا المواطن..... بطاقة شخصية رقم.....

اسم الأم..... الرقم
الوطني.....

أقسم بالله العظيم بأن المعلومات التي أدليت بها بشأن الأضرار التي لحقت
بالمنقولات المملوكة لي والتي تضررت خلال فترة حرب التحرير والمتمثلة
بالاتي:-

- 1-..... بقيمة.....
- 2-..... بقيمة.....
- 3-..... بقيمة.....
- 4-..... بقيمة.....

بأنها صحيحة والله على ما أقول شهيد

اسم القاضي.....
المحكمة الجزئية.....
التوقيع.....

الحكومة الليبية المؤقتة

رئاسة مجلس الوزراء

اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال

فترة حرب التحرير

استمارة حصر وتقدير قيمة التعويضات عن المنقولات

الحكومة الليبية المؤقتة رئاسة مجلس الوزراء

اللجنة الرئيسية للإشراف على التعويضات عن المنقولات خلال فترة حرب التحرير

بيانات عن مقدم الطلب:-

الاسم..... اسم الأم.....
الرقم الوطني..... رقم البطاقة الشخصية:.....
محل الإقامة:..... المجلس المحلي/البلدية:.....

المنقولات المتضررة:

() حيوانات
() أشجار
() الآلات ومعدات زراعية
() الآلات ومعدات صناعية
() أخرى

المستندات المرفقة

1-.....
2-.....
3-.....

التقديرات

1- تقدير قيمة الحيوانات والطيور:-

ملاحظات	السعر		العدد	العمر	البيان	ر.م
	الإجمالي	الوحدة				
			الإجمالي			

تم التقدير وفق.....

2- تقدير قيمة الأشجار:-

ملاحظات	السعر		العدد	العمر	أنواع الأشجار	ر.م
	الإجمالي	الوحدة				
			الإجمالي			

تم التقدير وفق.....

3- تقدير قيمة المحاصيل الزراعية:-

ملاحظات	السعر	مرحلة النمو		المساحة	نوع المحصول	ر.م
		النضج	الأزهار			
		الإجمالي				

تم التقدير وفق.....

4- الآليات والمعدات:

ملاحظات	السعر	بلد الصنع	الحالة	العدد	النوع	ر.م
		الإجمالي				

تم التقدير وفق.....

5- المركبات الآلية:

ر.م	النوع	العدد	الحالة	رقم اللوحة	رقم المحرك	السعر	ملاحظات
الإجمالي							

تم التقدير وفق.....

6- الأثاث المنزلي والمكتبي:

ر.م	النوع	العدد	الحالة	بلد الصنع	السعر	ملاحظات
الإجمالي						

تم التقدير وفق.....

7- المجوهرات:-

ر.م	النوع	الوزن	العيار	السعر		ملاحظات
				سعر الجرام	الإجمالي	
الإجمالي						

تم التقدير وفق.....

8- الأوراق النقدية:

ر.م	العملة	فئة	القيمة	ملاحظات
الإجمالي				

9- مواد ومستلزمات التشغيل:

ر.م	النوع	الكمية	الحالة	بلد الصنع	السعر	ملاحظات
الإجمالي						

تم التقدير وفق.....

10- البضائع التجارية وقطع الغيار:-

ر.م	النوع	العدد	الحالة	بلد الصنع	السعر	ملاحظات
الإجمالي						

تم التقدير وفق.....

11- أدوية ومعدات طبية:-

ر.م	النوع	الكمية	الحالة	بلد الصنع	السعر	ملاحظات
الإجمالي						

تم التقدير وفق.....

12- أجهزة إلكترونية وكهربائية ومنزلية:-

ر.م	النوع	الكمية/العدد	الحالة	بلد الصنع	السعر	ملاحظات
الإجمالي						

تم التقدير وفق.....

13- أخرى:-

ر.م	النوع	الكمية/العدد	الحالة	بلد الصنع	السعر	ملاحظات
الإجمالي						

تم التقدير وفق: 1-.....

2-.....

سعر النسخة 1000 درهم
مطابع العدل